

الاستمرارية والتغير في الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية

محسن الهاشمي خنيش

أستاذ مساعد (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي

ملخص:

تشير الدراسة إلى مجموعة المؤشرات التي توضح مستويي الاستمرارية والتغير في الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية في ظل التغييرات التي تعرفها المنطقة منذ استقلال الدولة الجزائرية الحديثة مع التركيز على وجه الخصوص على التغييرات الحاصلة بعد فترة الثورات العربية.

لقد أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تتعامل مع وضع غير مسبوق في تاريخها، منذ 63 سنة، بناء على المعطيات الميدانية التي أنتجتها الثورات العربية في ليبيا وتونس من جهة، والتهديدات الإقليمية كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والحرب على الإرهاب من جهة أخرى، ما استدعى إلى إعادة النظر في العديد من التصورات والمدرجات المكونة للدبلوماسية الجزائرية رغم استمرارية النخبة الثورية الحاكمة منذ الاستقلال، إضافة إلى مؤشرات الوضع الداخلي التي أصبحت تلقي بظلمتها بشكل واضح في السلوك الدبلوماسي الجزائري.

الكلمات الدالة:

الدبلوماسية الجزائرية، اتخاذ القرار، الاستمرارية، التغير، الحصيلة.

Résumé:

L'étude a trait à l'ensemble des indicateurs qui font apparaitre les niveaux de continuité et de changement de la diplomatie régionale algérienne depuis l'indépendance, en mettant un accent particulier sur les changements postérieurs à la période des révolutions arabes.

La diplomatie algérienne est confrontée à une situation sans précédent depuis 1963, découlant de données de terrain produites par les révolutions arabes en Libye et en Tunisie, et des menaces régionales, telles qu'Al-Qaïda au Maghreb islamique et la guerre contre le terrorisme. C'est ce qui a conduit à reconsidérer les perceptions de la diplomatie algérienne, malgré la continuité de l'élite révolutionnaire au pouvoir depuis l'indépendance, sans parler des indicateurs relevant de la situation interne et qui influent clairement sur le comportement diplomatique algérien.

Mots Clefs:

Diplomatie algérienne, continuité, processus décisionnel, changement, résultat.

Summray:

The study refers to the set of indicators that show the levels of continuity and change in the Algerian regional diplomacy since the independence, with special emphasis on changes after the period of the Arab revolutions.

Algerian diplomacy is dealing with an unprecedented situation since 1962, a result of field data produced by the Arab revolutions in Libya and Tunisia on the one hand, and regional threats such as Al Qaeda in the Islamic Maghreb and the war on terrorism, on the other hand. Which led to reconsider many of the perceptions of Algerian diplomacy, despite the continuity of the ruling revolutionary elite since independence, as well as indicators of the internal situation, which has become clearly influencing Algerian diplomatic conduct.

Key Words:

Algerian diplomacy, continuity, decision-making, change in Algeria, outcome.

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية في أداؤها على مجموعة المبادئ المستمدة من حرب التحرير، إضافة إلى مجموعة التصورات، المبادئ والقوانين الدولية التي يعتبرها النسق الجزائري قاعدية في الأداء الدبلوماسي. كما تتفاعل الدبلوماسية الجزائرية مع مختلف الأحداث الإقليمية والدولية التي أصبحت تفرض تعامل جديد لا يتناسب في كثير من الأحيان مع المدركات التقليدية للدبلوماسية الجزائرية.

وتعد مرحلة الثورات العربية فاصلة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية حيث أحاطت بالدائرة الإقليمية الأولى مجموعة من التحديات غير المسبوقة، إذ أثرت كل من الاحتجاجات الشعبية التونسية، الليبية والحرب الفرنسية على تنظيم القاعدة في "بلاد المغرب الإسلامي" ومنطقة الساحل على الأداء الدبلوماسي الجزائري بطريقة مباشرة، ما أمكن من ملاحظة بعض المؤشرات التي تدل على بعض التغير في الدبلوماسية الجزائرية المحافظة.

ففي ظل كل هذه المعطيات تعمل الورقة على الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى التغير

الذي تعرفه الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية في ظل التحديات الراهنة؟

ويمكن تقسيم الإشكالية المحورية الى تساؤلات فرعية هي كالتالي:

ما هي مؤشرات الاستمرارية في الدبلوماسية الجزائرية؟

ما هي مظاهر التغير الذي تعرفه الدبلوماسية الجزائرية؟

1_ مؤشرات الاستمرارية في الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية.**أ_ البعد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية**

تتضح الخطوط الأساسية للدبلوماسية الجزائرية من الشق الخارجي لبيان أول نوفمبر 1954 التي عمل على تدويل القضية الجزائرية منذ البداية حيث نص البيان على ثلاثة أهداف خارجية تتمثل فيما يلي(1):

- تدويل القضية الجزائرية.

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي والإسلامي.

- في إطار الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال اتجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

فالدبلوماسية الجزائرية ولدت مع أحداث الثورة وتطورت بتطورها* خاصة أثناء الجولات التفاوضية السرية منذ 1956 التي قادت الجزائر إلى مرحلة الاستقلال 21962، ومنه يتضح جليا أن الدبلوماسية استمدت مبادئها وأفكارها الأساسية من مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، عن طريق ترسيخ مبدأ أساسي لدى الشعب الجزائري أنه "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"، وذلك عن طريق شن عمليات مسلحة ومتفرقة في كامل التراب الوطني. كما لا يمنع الاتجاه المسلح للثورة الجزائرية من الحفاظ على طرح تفاوضي مع السلطات الاستعمارية³ شرط المحافظة على سريته في

¹- بيان أول نوفمبر 1954، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/1nov54.htm>

*- هذا لا يعني أنه لا توجد دبلوماسية جزائرية قبل هذا التاريخ، أنظر: عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008.

²- أنظر رضا مالك، الجزائر في أفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غصوب، ط1. المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار. الجزائر. 2003.

³- رضا مالك، نفس المرجع السابق. ص 37

البداية، واضطلع بالمهمة ممثلي جبهة التحرير الوطني عن طريق وفدها الخارجي* الى غاية الاستقلال في 1962¹.

بقيت الدبلوماسية الجزائرية تعمل بالشرعية الثورية حتى في مرحلة بعد الاستقلال، خاصة في ظل الصراع الإيديولوجي الذي عرفه العالم في مرحلة الحرب الباردة. لقد تأكدت الشرعية الثورية في الدبلوماسية الجزائرية من خلال دستور 1976 حيث خصص فصل كامل - بثمانية مواد - لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية*، والتي تظهر البعد الايديولوجي للحقبة الزمنية الذي جاء فيها، حيث يمكن اعتبار أن ثلثي المواد والفقرات تركز على التوجه الايديولوجي الاشتراكي في إطار الحرب الباردة من جهة، والتمسك بالشرعية الدولية من جهة أخرى، أما الثلث الأخير من مواد الفصل فتعد براغماتية إلى حد ما، وهذا ما أثبتته التعديل الدستوري الذي جاء به دستور 1989 الذي لم يبق على فصل السياسة الخارجية، حيث اختزل مواده في ثلاث مواد رئيسية توضح التوجه البراغماتي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل الوضع الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، هو ذات الاتجاه الذي حافظت عليه التعديلات الدستورية سنة 1996، 2002، 2008 وحتى 2016 ، وبالتالي عملت الدبلوماسية الجزائرية في إطار التصور العام الذي قدمته الدساتير كحدود السياسة الخارجية الجزائرية رغم الفترات المتأزمة الذي ولدت فيها هذه الدساتير.

* - ضم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني كل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، ومحمد خيضر. وتم انضمام محمد لمين دباغين، انظر رضا مالك، نفس المرجع السابق، ص38.

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الكريم جمال، الويزة شنشوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. عدد2. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53251>

² - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، موقع رئاسة الجمهورية. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution76.htm>

* - هنا تبرز الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لأنه لا يوجد في الجزائر ما يوحي أن الدبلوماسية حقل نظري وإطار تفكير خارج حقل السياسة الخارجية، أنظر الفصل السابع دستور 1976 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. نفس المرجع السابق.

³ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989. موقع رئاسة الجمهورية. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm>

ب_ بنية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

في سياق منفصل، تعد عملية اتخاذ القرار في الدبلوماسية الجزائرية أحد المفصل الأساسية والغامضة في الدبلوماسية الجزائرية، لكن يبرز من حيث الأداء أن رئيس الدولة يحتكر قيادة العمل الدبلوماسي بامتياز انطلاقاً من ثلاثة مؤشرات أساسية: المؤشر الأول قانوني حيث تنص الدساتير الجزائرية صراحة بأن السياسة الخارجية اختصاص حصري لرئيس الدولة¹، إضافة المؤشر الثاني ذو الطبيعة السياسية وهو يرجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي يقترب من النظام الشبه الرئاسي، فيعطي صلاحيات واسعة للرئيس في جميع المجالات عموماً وفي مجال السياسة الخارجية بوجه خاص. أما المؤشر الثالث فيتعلق بشخصية الرؤساء في تعاملهم مع ملفات السياسة الخارجية حيث أعار معظم الرؤساء الجزائريين أهمية بالغة للسياسة الخارجية²، حيث كانوا يشرفون بصفة شخصية على العمل الدبلوماسي ما يجعل دور وزير الخارجية أو رئيس الحكومة مثلاً هامشي إلى حد ما سواء بالنسبة لحكومة علي بن فليس أو حكومة أحمد أويحي، حكومة عبد العزيز بلخادم وحتى إلى غاية حكومة عبد المالك سلال.

من جهة أخرى، تتأثر بنية الدبلوماسية الجزائرية بمجموع السياسات الداخلية والإقليمية التي ينتهجها النظام السياسي في إدارة العلاقات الإقليمية والداخلية من جهة، وتصورات المواطنين للأداء الدبلوماسي من جهة أخرى، وتوحي انطباعات المواطنين بإعطاء تصور حول مخرجات الدبلوماسية الجزائرية ومستويات تقبلها لدى المواطنين.

ج_ أولوية الاهتمام لصانع القرار بالدبلوماسية الجزائرية بين الداخل والخارج.

كما لا يمكن التغاضي بتاتا عن إحدى المعضلات التقليدية الموروثة من حقبة الثورة الجزائرية* التي توضح اشكالية العلاقة بين الداخل والخارج التي كانت محل جدال كبير مسألة أولوية الداخل - الخارج في التعاملات الجزائرية مع كلا الدائرتين، حيث لم تحسم النخب مواقفها، بناء على

¹ - المادة 77 و78 من الدستور الجزائري الحالي، أنظر موقع الجريدة الرسمية: <http://www.joradp.dz/har/consti.htm>

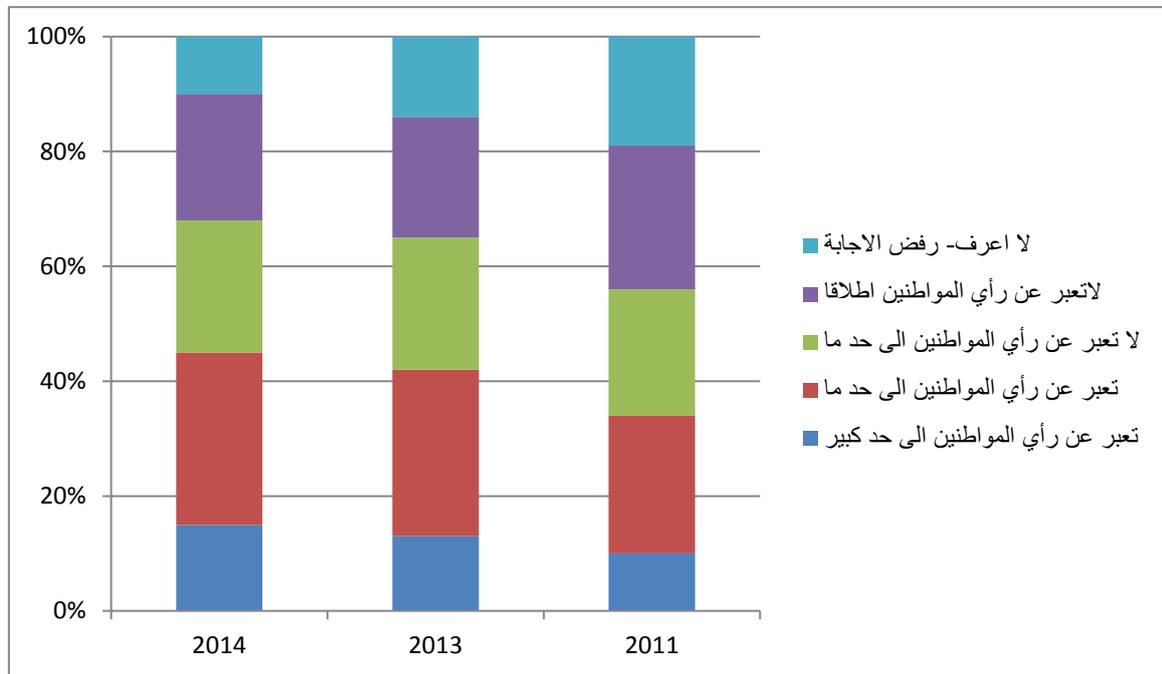
² - يمكن استثناء كل من الرئيس محمد بوضياف نظراً لقصر مدة الحكم، والرئيس زروال نتيجة الوضع الداخلي المتأزم.

* - منذ انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أقر أولوية الداخل على الخارج، ظهر الجدل حول مسألة الأولوية وبقي الجدل مستمراً حتى مرحلة ما بعد الاستقلال.

المواقع التي كانوا يحتلونها في تلك الحقبة، اتجاه مسألة الأولوية، وهذا ألقى بظله على تصورات النخبة الحاكمة والمواطنين، الى حد ما، بشكل واضح في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة.

يشير التحليل الكلي للدبلوماسية الجزائرية على أنها منسجمة في السياق الإقليمي الذي تعمل فيه حسب ما أشار اليه تقرير المؤشر العربي لسنة 2013 و2014 على التوالي، حيث يدرس التقريرين السياسات الخارجية العربية انطلاقا من استجواب عينة من المواطنين في كل بلد من أجل معرفة رأيهم الأداء في مجال السياسة الخارجية.

وتكشف الدراسات التي قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن مستوى عدم الرضى عموما عن محتوى السياسات الخارجية للدول العربية المدروسة متقدم الى حد ما على مستوى الرضى عن ذات السياسات، والذي يمكن تفسيره بأزمة الثقة التي تعرفها المؤسسات الحكومية في الدول العربية، حيث أمسى المواطن لا يثق في أداء المؤسسات المشرفة على السياسة الخارجية، إذ لا تتعدى نسبة الرضى التام والرضى النسبي معدل 44%*، كما تسجل نسبة عدم الرضى ارتفاعا بأكثر من 50%، كما يوضحه الشكل المرفق.



*- يمكن أن تكون النسبة الحقيقية أقل نسبة الاستجواب حيث أن حرية التعبير في الكثير من الدول محجور عليها وخاضعة للرقابة ما تفتح باب التشكيك في مصداقية الاستبيان لدى بعض المستجوبين.

مقارنة اتجاهات الرأي العام حول السياسة الخارجية في الدول العربية 2011 - 2012

و2013-2014 1.

يتضح من خلال تقرير المؤشر العربي، الصادرين عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أن السياسة الخارجية الجزائرية منسجمة إلى حد ما مع السياسات الخارجية لكل من تونس والمغرب مثلا من حيث رضا المواطنين عنها خاصة في ظل التهديدات التي تعرفها المنطقة، ويمكن تقدير رضى المواطنين في كل من الجزائر تونس والمغرب بمعدل حوالي 40 % سنة 2014 مقارنة مع نسبة 30 % سنة 2013، كما تعرف السياسات الخارجية للدول المغاربية تقارب نسبة عدم الرضى من قبل شريحة واسعة من المواطنين في مختلف البلدان الثلاث، حيث يمكن تقديرها بمعدل حوالي 44% سنة 2014، وهي ذات النسبة التي تم تسجيلها سنة 2013 تقريبا، أي تم تسجيل سنة 2013 معدل نسبة تقدر بـ 44% من عدم رضى المواطنين عن سياساتهم الخارجية.

المغرب		تونس		الجزائر		
من رضى	من رفض	من رضى	من رفض	من رضى	من رفض	
الى حد ما	الى رفض	الى رفض	الى رفض	الى حد ما	الى رفض	
48	37	41	39	42	42	2014
42	33	44	30	47	26	2013
44	46	45	39	56	29	2015

المصدر: تلخيص الكاتب من تقرير المؤشر العربي لسنتي 2013 و2014، 2.

¹ - تقرير المؤشر العربي 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 20 أكتوبر 2014، 22.30

[/http://www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

² - نفس المرجع السابق.

يمكن إسقاط ذات النتائج على الدبلوماسية الجزائرية، حيث تعتبر منسجمة مع السياق الإقليمي الذي تعمل فيه، كما تعبر نسبة رضى/عدم رضى المواطنين مؤشر أساسي داخليا وإقليميا في المقارنة بين الدول المغاربية. ويكشف التقريرين في دراستهما لمؤسسات الدول العربية على غرار أداء الحكومة، البرلمان والجيش أن المؤسسات تعاني من أزمة ثقة كبيرة اتجاه المواطنين الذين أصبحوا يشككون في أداء مؤسسات الدولة، والمؤسسات الجزائرية لا تعرف استثناء عن ذات القاعدة، يرجع السبب أساسا إلى سنوات الازمة الداخلية التي استمرت على مدار 10 سنوات والتي ما زلت حصيلتها النهائية غير واضحة، حيث يتم تداول أرقام عدد الضحايا فقط، والتي تقدر رسميا بحوالي 50 ألف ضحية بينما تتداول المنظمات المحلية والدولية رقم 200 ألف ضحية، ولا يتم التعامل مع الأرقام الحقيقية للأرامل، اليتامى، النازحين والمهجرين، إلى غير ذلك من نتائج الازمة¹. لا تستطيع الدبلوماسية الجزائرية تجاهل كل المؤشرات الداخلية المشار إليها، ودفعت هذه المؤشرات إلى بروز تغيرات واضحة في الأداء الدبلوماسي الجزائري يمكن تلخيصها في النقاط التالية.

2_ مظاهر التغير في الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية:

يمكن تحديد مؤشرات التغير* التي عرفتها الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية وفق المؤشرات

التالية:

أ_ تغير البيئة الدولية والإقليمية.

لقد أثرت التغيرات التي عرفتها البيئة الإقليمية والدولية عقب نهاية الحرب الباردة على الدبلوماسية الجزائرية بشكل واضح، خاصة إثر التعديل الدستوري سنة 1989 الذي ألغى الفصل السابع الذي ينص على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في موادها الأيديولوجية الثمانية، وتعويضها بثلاثة مواد براغماتية توضح التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الكبرى.

¹ - زيت كمال، عودة الجدل بخصوص عدد ضحايا الارهاب الذي عصف بالبلاد في تسعينات القرن الماضي، القدس العربي،

/ <http://www.alqudsalarabi.info>.2014-10-15

* - يحمل مفهوم التغير من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية أكثر من معنى، وفي كليهما يشير الى التغيير الخارج عن إرادة الفرد.

كما عرفت الدبلوماسية الجزائرية تغييرا ملحوظا في ظل الثورات العربية، حيث أحدثت فيها رجة واضحة، إذ التزمت الصمت في البداية إزاء ما يحدث في دول الجوار، ما عجل ببروز معضلة محورية تأرجحت فيها الدبلوماسية بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كأحد المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية، وبين فكرة الدبلوماسية الوقائية للحيلولة دون وقوع امتدادات لما يحدث في الحدود، وتشير العديد من المؤشرات أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت صعوبة في التأقلم مع هذا الوضع خاصة بعد اتهام الجزائر بمنصرة نظام العقيد القذافي ومساعدته عن طريق نقل المرتزقة¹ من جهة، أو استضافة عائلة القذافي من جهة أخرى، إضافة والتزام الصمت اتجاه "التهامات" فتح المجال أمام التفسيرات الخاطئة، وإضافة إلى إدارة تشنجات العلاقة مع المغرب المرتبط أساسا بملف القضية الصحراوية، وأعطى الانطباع ب"تورط" الدبلوماسية الجزائرية في كذا مواقف ما خلق نوع من الارتباك في التعامل مع هذا النوع من القضايا.

ب- مرض الرئيس وعدم تركيز السلطة.

تقر الدساتير الجزائرية صراحة على أن السياسة الخارجية هي اختصاص حصري لرئيس الجمهورية، وهو المجال الذي يبرز فيه الرئيس بقوة مستوى تحكمه في قضايا السياسة الخارجية والتهديدات المحيطة بالبلد.

وحسب دراسات مختلفة للسير الذاتية للرؤساء في الجزائر، يبدو أن الرئيس لم يفوضوا السلطة إطلاقا في هذا المجال، كما أنهم يمارسون مهامهم في هذا المجال بأسلوب يبدو أنه فردي من جهة وان الرئيس يحتكر هذا المجال بطريقة حصرية واضحة، كما أن دور بقية الفواعل في هذا المجال ثانوي أو استشاري خاصة إذا تعلق الأمر برئيس الحكومة أو الوزير الأول أو وزير الخارجية، انطلاقا من مبدأ التمثيل الخارجي، وانتهاء بمبدأ التقرير في السياسة الخارجية، وهذا معناه أن رئيس الدولة يركز السلطة في يده مجال الدبلوماسية.

¹ - عفاف غ، الخارجية الجزائرية تنفي نقل المرتزقة إلى ليبيا عبر طائراتها، جريدة الشروق أولان، 14-09-2014

إذا أسقط نفس التصور إلى حقبة الرئيس بوتفليقة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية الآن، يمكن ملاحظة فترتين أساسيتين هما: الفترة الممتدة ما بين 1999-2008 من 2008 إلى غاية اليوم (2017).

في الفترة الأولى لم تختلف سلوكات الرئيس عن سابقه في مجال السياسة الخارجية عموماً ومجال الدبلوماسية على وجه الخصوص، بل تميز عنهم جميعاً كونه كان وزير خارجية في فترة الرئيس بومدين 1965-1978، ما أهله ليس لاحتكار هذا المجال فقط بامتياز، بل إلى تقزيم بقية الفواعل الأخرى سواء الوزير الأول أو وزير الخارجية، إضافة إلى عدم لجوء الرئيس إلى استعمال مبدأ التمثيل الدبلوماسي في المحافل الدولية.

أما الفترة الثانية ظهرت فيها مؤشرات جديدة في الدبلوماسية الجزائرية وهي تراجع دور الرئيس في الدبلوماسية الجزائرية نتيجة الوعكات المتتالية التي مست صحة الرئيس، حيث تراجع دوره بشكل محسوس في هذا المجال، وزاد مستوى تفويض التمثيل في المحافل الدولية، إضافة إلى بروز كل من الوزير الأول ووزير الخارجية كفاعلان أساسيان في هذا الجانب، رغم محاولة النظام السياسي المحافظة على نفس الخطاب اتجاه الفاعلين الجديدين أي كونهما يعملان تحت التوجيهات المباشرة للرئيس، لكن عموماً يمكن ملاحظة أن الدبلوماسية الجزائرية انتقلت من مبدأ تركيز السلطة إلى مبدأ عدم تركيز السلطة في يد الرئيس، رغم أن هذا التحول ظرفي في الدبلوماسية الجزائرية إلا أنه يعد هام ومحوري في تحديد السلوك المستقبلي للدبلوماسية الجديدة في مسألة تركيز الصلاحيات في يد الرئيس.

ج- عملت الجزائر على تسويق تجربة مكافحة الإرهاب.

بناءً على الخبرة المكتسبة من عشرية الإرهاب ودورها في حل الأزمة الداخلية، وسعت الدبلوماسية الجزائرية إلى "الإشادة" بالدور الجزائري في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد تحول مكافحة الظاهرة الإرهابية إلى توجه دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت الجزائر في مقترحات دولية تهدف إلى تجفيف تمويل الجماعات الإرهابية عن طريق المساهمة في استصدار اللائحة الأممية لتجريم دفع الفدية، إضافة إلى تكوين الجزائر قاعدة معلومات حول الجماعات الإرهابية أهلها لأن تكون محورية في هذا الجانب.

د - تذبذب الإمكانيات المالية.

مثل ارتفاع فائض الربيع النفطي الجزائري، بين سنتي 2004 و2014، أحد الوسائل الأساسية التي تلعب عليها الجزائر دبلوماسيا، حيث قدر احتياطي الصرف الجزائري بما يزيد عن 185 مليار دولار في الثلاثي الأخير من سنة 2014 والذي انخفض الى حدود 100 مليار دولار في نهاية السداسي الثاني من سنة 2017. وقدم الفائض المالي ضمانا واضحا للمجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بالدور الاقليمي التي تقوم به الجزائر في المنطقة، إذ يتضح ذلك من خلال المساعدات المالية التي تقدمها الجزائر بطريقة مباشرة لتونس، حيث يقدر حجم المساعدات بما يزيد عن 250 مليون دولار كمساعدات مالية مباشرة²، كذلك رعاية الوساطة بين مختلف الأطراف المالية، واقتراح وساطة مماثلة بين الأطراف الليبية المتصارعة، حيث تعتمد كل هذه العمليات على إمكانيات مالية هامة يصعب حتى تقديرها. إضافة الى ذلك سعي الجزائر إلى احتضان العديد من المناسبات الدولية على غرار اجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز، العديد من اجتماعات الوزراء العربي في مجالات متعددة، وهذا يرجع أساسا إلى الامكانيات المالية التي تحوزها الجزائر والتي تمكنها من تنظيم هذه المناسبات.

ك - يتضح التغير كذلك من خلال تعيين ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية.

حيث كانت مديرية الاتصال في وزارة الخارجية تكتفي بنقل المعلومة عن طريق بيانات صادرة عنها، لكن تسارع الأحداث وسرعة انتشار - نقل المعلومة من قبل وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي فتح المجال بشكل واسع أمام الاشاعات والتفسيرات التي تعكس جو العمل الدبلوماسي التقليدي ما دفع الى تعيين ناطق رسمي باسم الخارجية الجزائرية الذي يتفاعل مع الأحداث الإقليمية على الطريقة الأمريكية، إضافة إلى ذلك محاولة تحيين الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية في التعاطي مع الأحداث بشكل مستمر ومتواصل³.

¹ - خالد س، احتياطي صرف الجزائر يتراجع، جريدة صوت الأحرار،

5 جانفي 2015، 16.30. <http://www.sawt-alahrar.net/ara>

² - الجزائر تقدم مساعدات لتونس، جريدة البلاد نت، يوم 14-09-2014،

<http://www.elbilad.net/article/detail?id=1973921.00>

³ - أنظر موقع وزارة الخارجية الجزائرية: <http://www.mae.gov.dz>

لكن كل هذا يعد غير كاف بالنظر إلى السرعة الفائقة التي يتم بها التعامل مع الأحداث في المنطقة، حيث لازالت الدبلوماسية تعمل بتصور اتصالي تقليدي إذ لا تزال الدبلوماسية الجزائرية خارج شبكات التواصل الاجتماعي، ولا تملك أدنى تصور لذلك، بينما أصبح المواطنون يتعاملون مع مواضيع السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ويتفاعلون مع الأخبار من خلالهم.

خاتمة:

يمكن استخلاص مما تقدم أن النسق الدبلوماسي الجزائري عرف مجموعة من التغييرات أفرزتها مرحلة الحراك الشعبي في المنطقة العربية، والتي يمكن تقسيمها إلى مستويين أساسيين: المستوى الأول متعلق بالبيئة الداخلية على غرار الوضع السياسي الداخلي والامكانيات المالية للجزائر، إضافة إلى مرض الرئيس الذي انقص من مستوى احتكاره للعمل الدبلوماسي، واتجه نحو مبدأ عدم التركيز للسلطة في مجال الدبلوماسية بدل تركيزها كما كان معمول به في وقت سابق، وفتح المجال أمام فواعل أخرى من درجة ثانية على غرار الوزير الأول ووزير الخارجية في ممارسة العمل الدبلوماسي بامتياز.

كما أثرت البيئة الاقليمية على الأداء الدبلوماسي الجزائري في ظل الثورات العربية التي ألفت بظلمتها بشكل واضح على مستوى وطبيعة هذا الأداء، والذي أدى الى مراجعة المبدأ الأساسي للدبلوماسية الجزائرية القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث تركز المبدأ الإستباقي في الدبلوماسية الجزائرية من خلال تحذير الفواعل الإقليمية من مغبة التدخل في ليبيا وإسقاط النظام من جهة، والمساعدة المباشرة للحفاظ على النظام العام في تونس بالهجوم على الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك دعم القوات الفرنسية والسماح لها بمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقية وعلى الحدود الجزائرية المالية، وهذا يعد تحولاً واضحاً في مبدأ محوري في الدبلوماسية الجزائرية هو عدم إعانة أية دولة أجنبية على الهجوم على دولة صديقة وجارة في آن واحد، إضافة إلى كونها مسلمة، وهذا يعد تغير في التصور الايديولوجي نحو التصور البراغماتي للدبلوماسية الجزائرية.

عموما، يبقى النسق الدبلوماسي الجزائري تقليدي قديم رغم مؤشرات التغير الذي شهده في هاته السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى ذهنية القيادة السياسية التي لم تستطع مواكبة التطور الكبير الذي عرفه العالم في مجال الدبلوماسية، خاصة في ظل ظهور الدبلوماسية الإلكترونية، التفاوض الإلكتروني والتواصل الرقمي، إضافة إلى فتح المجال أمام الفواعل غير الرسمية في ممارسة الدبلوماسية وحل الأزمات والنزاعات حيث أصبحت الدبلوماسية الرسمية التقليدية عاجزة عن التفاعل معها، فالدبلوماسية الجزائرية بحاجة ماسة إلى الخروج من الذهنيات التقليدية التي تكونت في ظل الشرعية الثورية، وضرورة مواكبة التطور الذي يعرفه العالم في هذا المجال.